

التجربة البرتغالية الناجحة في مكافحة المخدرات

غلين غرينوالد

مركز كاتو

14 أكتوبر 2010

Drug Decriminalization Policy Pays Off

By Glenn Greenwald

Cato Institute

- من الصحفيين المرموقين في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على عدد من الجوائز الصحافية المهمة.
- شهادة دكتور في القانون (JD)، جامعة نيويورك.

غلين غرينوالد

ترجمة: علي الحارثي (alharis.a@gmail.com)

تصوت كاليفورنيا في الشهر القادم على (المقترح 19)، وهو إجراء قانوني للسماح بالماريجوانا. وبسبب عدم وجود سابقة لهذه الخطوة في أي من الولايات، فإن المصوتين يتعرضون لموجة من التهويلات التي لا تستند إلى دليل حول ما يمكن أن يحدث لو تم رفع الحظر عن المخدرات. وهو أمر لا حاجة له، بل ينبغي أن لا يطرح على الإطلاق.

قبل عشرة أعوام أصبحت البرتغال أول دولة غربية تصدر تشريعا يلغي الصفة الجرمية عن المخدرات بعمومها وعلى امتداد البلاد؛ ففي (1 أكتوبر 2000) صدر قانون يلغي العقوبات الجنائية المتعلقة بكافة أنواع المخدرات: لا الماريجوانا فحسب، وإنما «المخدرات القوية» كالهروين والكوكايين. وهذا القانون يسري على الاستخدام الشخصي حصرا، حيث بقي تهريب المخدرات من الجرائم التي يعاقب عليها القانون. واليوم يتوافر لدينا حيلة عقد كامل من البيانات التجريبية حول ما يحدث، وما لا يحدث، عند إلغاء العقوبات القانونية المتعلقة بحيازة المخدرات.

لم تعد حيازة المخدرات في البرتغال أمرا يوجب اعتقال المرء أو معاملته كمجرم؛ بل يرسل إلى محكمة من المختصين بالأمر الصحية، وهناك تتاح له الفرصة (دون إجبار) للحصول على معالجة توفرها الحكومة. أما من يثبت كونه مدمنا، فإن لهذه المحكمة سلطة إيقاع عقوبات غير جرمية، لكن الواقع على الأرض يشير إلى أن الأولوية دائما هي لتوجيه الناس نحو العلاج.

التجربة البرتغالية الناجحة في مكافحة المخدرات

مهما اختلفت المعايير، فإن مخطط نزع الجرمية عن المخدرات في البرتغال أحرز نجاحا كبيرا؛ فقد انخفض استعمال المخدرات بشكل كبير لدى الكثير من الفئات، بما في ذلك مجموعات سكانية أساسية من أمثال الفئة العمرية (15-19 عاما). أما إذا حدثت زيادة في الاستخدام، فهي زيادة متواضعة تقل بكثير عما يحدث في معظم دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، والتي لا تزال مستمرة في اتباع أسلوب التجريم.

لقد كانت البرتغال تعاني إحدى أسوأ مشكلات المخدرات في أوروبا، أما الآن فهي تحظى بأقل معدل استخدام للماريجوانا، وكذلك الأمر بالنسبة للكوكائين. كما حدث انخفاض كبير في معدلات الإصابات المرضية المتعلقة بالمخدرات، كالعدوى بالأيدز والتهاب الكبد، وحالات الوفاة المرتبطة بالمخدرات.

بعيدا عن لغة الأرقام، فإن نجاح البرتغال في تجربتها نجده متمثلا في غياب الهياج السياسي حول العودة إلى التجريم. فليس من الغريب في دولة محافظة اجتماعيا ويهيمن عليها المذهب الكاثوليكي أن يؤدي مقترح إلغاء التجريم قبل عشرة أعوام إلى قرح شرارة جدل كبير. حيث أصر العديد من السياسيين على أن هذا الإجراء من شأنه أن يتسبب بإطلاق موجة واسعة من الفظائع، بما في ذلك الزيادات الهائلة في معدلات تعاطي المخدرات بين الشباب وتحويل ليشبونة إلى «ملاذ آمن لتعاطي المخدرات من قبل السياح». لكن أيا من هذه السيناريوهات المخيفة لم يتحقق على أرض الواقع. وحينما قارن البرتغاليون ما كانت عليه أحوال المخدرات من انفلات في التسعينيات الماضية مع الوضع الحالي الذي تحسن على نحو كبير، لم يتبق لديهم من رغبة للعودة إلى أيام التجريم، فلا تجد سياسيا نافذا في البرتغال يدعو إلى بذلك.

وبالرغم من أن عدد سكان البرتغال أقل بكثير من عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ملايينها العشرة ليسوا بالعدد الذي لا يثير الاهتمام؛ والأهم من ذلك أن البرتغال إبان التسعينيات الماضية كانت تمر بمشكلة مخدرات متفجرة شبيهة بما

التجربة البرتغالية الناجحة في مكافحة المخدرات

تعاينيه الولايات المتحدة حالياً. وكانت حركة التجريم فيها تمضي جنباً إلى جنباً مع تفاقم هذه المشكلة. وأصبح نزع التجريم ممكن الطرح على الساحة السياسية عندما قام البرلمان البرتغالي بتشكيل لجنة من خبراء في السياسة مهمتها تحديد كيفية التعامل الأفضل مع مشكلات المخدرات المتسارعة. وانتهت اللجنة إلى أن نزع التجريم كان السياسة الأفضل للحد من الأذى المرتبط بالمخدرات. وواقع الحال في أيامنا هذه ينبئ عن ما في تلك التوصية من حكمة.

ربما يبدو من غير البديهي القول بأن نزع التجريم من شأنه تحسين مشكلة المخدرات. ولكن مسؤولي مكافحة المخدرات في البرتغال، وما لهم من عقد من الخبرة مع نزع التجريم، يفهمون دواعي تلك العلاقة السببية. فأولاً: عندما تهدد الحكومة بتحويل متعاطي المخدرات إلى مجرم، فإن هذا يؤدي إلى إنشاء جدار بين المسؤول والمواطن. مما يؤدي إلى فشل المعالجة الفعالة والحملات الثقافية. وقد صرح أكبر مسؤولي مكافحة المخدرات في البرتغال بأن الندبة التي نتجت عن تجريم تعاطي المخدرات وما نتج عنها من خوف من الحكومة شكلاً أكبر الحواجز التي تحول دون التثقيف الفعال وبرامج العلاج في التسعينيات الماضية.

وثانياً: فإن علاج إدمان المخدرات باعتباره قضية صحية، وليس جنحة إجرامية، يعني أن الحلول الصائبة يمكن العثور عليها. وأن تقديم الاستشارات أكثر كفاءة بكثير من السجن في تخليص المدمن من إدمانه.

وثالثاً: عندما تكف الحكومة عن إنفاق كميات كبيرة من الأموال على اعتقال المتعاطين ومحاكمتهم وسجنهم، فإن المال المتوفر يمكن استخدامه في برامج علاج ذات فعالية عالية. كما يمكن إنفاقه على الخدمات الأخرى كـ(عيادات الميثادون) للحد من الأذى المتأني عن التعاطي.

التجربة البرتغالية الناجحة في مكافحة المخدرات

ومهما كان الرأي حول تحرير قوانين المخدرات، فإن الجدل ينبغي أن يتأسس على الدليل التجريبي، وليس على التوقعات وإثارة المخاوف. ومع تهيؤ ناخبي كاليفورنيا لاتخاذ قرار مصيري حول سياسة المخدرات، فإن العقد الذي عاشته البرتغال مع نزع التجريم يوفر امتحانا عقلانيا هو بالضبط ما نزال نفتقر إليه حاليا.